من أجل الوطن

غزواني
GHAZOUANI

تعهداتي

الإنتخابات الرئاسية
موريتانيا 2019

الانتخابات الرئاسية 2019

برنامج المـترشح

محمد الشيخ محمد أحمد الشيخ الغزواني

المحتوى

الرؤية والالتزام..... 4

أولا- دولة قوية وعصرية، في خدمة المواطن..... 7

1. مناخ سياسي هادئ ومؤسسات قوية..... 7
2. إشعاع حضارتنا الإسلامية..... 9
3. الحفاظ على الحوزة الترابية وحماية المواطن..... 10
4. دبلوماسية ديناميكية وإيجابية..... 12
5. إدارة فعالة في خدمة المواطن..... 13
6. تعزيز مكافحة الرشوة وسوء التسيير..... 16

ثانيا- اقتصاد صامد ومتجه نحو الصعود..... 17

1. اقتصاد منتج ومتنوع يخلق مزيدا من فرص العمل والقيمة المضافة..... 18
2. تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو..... 22
3. قطاع خاص تنافسي ومحرّك للاقتصاد..... 26
4. مدن منتجة..... 27

ثالثا- مجتمع معتز بتنوعه ومتصالح مع ذاته..... 28

1. سياسة جدّية لامتصاص التفاوت الناجم عن التمييز الاجتماعي..... 28
2. ترقية تمكين النساء من أجل مشاركة نشطة في العملية التنموية..... 30
3. الاندماج الاجتماعي والمهني من أجل المشاركة الكاملة للمعوّقين..... 31

رابعا: تثمين رأس المال البشري لتحقيق التنمية المنسجمة..... 32

1. إقامة نظام تعليمي عالي الجودة..... 32
2. صحة جيدة النوعية وفي متناول الجميع..... 38
3. العمل الكريم للجميع..... 41
4. الالتزام المدني وفتح الآفاق الواعدة للشباب..... 44
5. التطور والنماء بواسطة الثقافة والرياضة والترفيه..... 45

الرؤية والالتزام

تمثل انتخابات 2019 الرئاسية منعطفا حاسما في تاريخنا الوطني لأكثر من سبب. فلأول مرة ستعرف بلادنا التناوب الديمقراطي السلمي على السلطة بين رئيسين منتخبين. فقد ظل رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز متشبثا بالدستور نصا وروحا، رافضا التطلع إلى مأمورية جديدة، بعد أن أمضى مأموريتين حافلتين بالإنجازات التأسيسية الهامة على درب التنمية، وهو بذلك يفتح لموريتانيا آفاقا جديدة. و إنني لعلى يقين من أن هذا الموقف النادر في قارتنا ومنظومتنا العربية، سيبقى مخلِدا في ذاكرة شعبنا الجماعية، باعتباره بادرة وطنية غير مسبوقة، ترفع من شأن ديمقراطيتنا، وتعزز مصداقية دولتنا.

ويعتبر هذا الاستحقاق الانتخابي تاريخيا بمعنى آخر، لأنه يأتي في ظرفية اجتمعت فيها عوامل زعزعة الاستقرار في كثير من البلدان، لاسيما في منطقتنا الساحلية، حيث تؤدي الهشاشة الاقتصادية، والتغيرات المناخية، والإرهاب، وشتى أنواع الاتجار غير المشروع، والجريمة السيبرانية، وتفجر النزاعات العنيفة، وغير ذلك من الظواهر السلبية المتفاقمة، إلى تقويض أسس الدول وتهديد توازناتها الهشة أصلا.

فمن المهم أن لا ننسى أن بلدنا الحبيب، موريتانيا، موجود في قلب هذه المنطقة المضطربة التي لا حل لمشاكلها إلا عن طريق الأمن والاستقرار. فلا مجال في هذا المستوى لأي تهاون أو استرخاء ما دمنا نرغب في مواصلة التمتع بحرياتنا. أوليس الأمن هو الحرية الأولى ؟

وتشكل هذه الانتخابات كذلك منعطفا تاريخيا باعتبار ما نتطلع إليه من استغلال لموارد طبيعية جديدة تطرح من التحديات قدرما تتيح من الفرص.

إن ما واجهنا به التحديات التي طرحت علينا من صرامة وحزم وثبات، قد أسفر بحمد الله عن تحقيق نتائج ملموسة. غير أن الاحتفاء الحقيقي بالمنجز

الموجود، إنما هو ذلك الذي يدفعنا إلى تجاوزه نحو الأمل الموعود. فالوقت الذي نميل أحيانا إلى هدره يكتسي أهمية بالغة؛ ومن شأن توظيفه كقيمة استراتيجية أن يجنِّبنا الكثير من التأخير والعديد من الفرص الضائعة.

ثم إن هذه الانتخابات تاريخية أيضا بمعنى أخص، لأنها لحظة مؤثرة، ننصت فيها إلى ضمائرنا ونتحاور فيما بيننا. إنها اللحظة التي يقول فيها الشعب السيد كلمة الفصل، فيختار من بين أبنائه من يسند إليه مصير البلاد طيلة مأمورية رئاسية.

لقد قررت، آخذا كل هذه العناصر بعين الاعتبار، متوكلا على الله عز وجل، ومتسلحًا بما لدي من تجربة، ومنطلقا من مبدأ «الإخلاص في خدمة الوطن»، ومن قناعة شخصية راسخة، وبعد تفكير متأن، أن أترشح لرئاسيات 2019.

وانطلاقا من معرفتي العميقة للبلد، بكل ما يزخر به من معاني القوة والجمال، وما قد ينتابه في نفس الوقت من دواعي الضعف والهشاشة، ووعيا بقدرتي، وبكل تواضع، على مواجهة التحديات، فإنني مقتنع بأن مساهمتي ستكون على مستوى تطلعاتكم وعلى قدر ما أكنه من حب لموريتانيا بمختلف أطيافها. وبناء على ذلك، فإنني أدعوكم اليوم إلى مشروع يجسِّد روح الانفتاح.

إنه مشروع مجتمع تتعزز فيه القواعد الراسخة لبناء دولة حديثة تحتل المكانة اللائقة بها بين الأمم، مع الاحتفاظ لمجتمعنا بفيض روحاني متجذر في منظومة قيمنا الإسلامية، باعتبارها الأساسَ المكين لوحدتنا ولُحمتنا الاجتماعية.

أدعوكم إلى مشروع دولة تعتبر فيها العدالة والمساواة والإخاء والمواطنة مرتكزات وقيما تأسيسية لا مجرد مفاهيم نظرية. دولة يكون فيها التعليم، والصحة، والنفاذ إلى الخدمات الأساسية، والابتكار، والاستثمار في المعرفة، أدوات لتغيير مصير الأفراد والجماعات.

إنه برنامج يقدم أجوبة ملموسة لمشاكل محسوسة.

برنامج يتصدر التعليم والعدالة الاجتماعية أولوياته، ويمنح مكانة مميزة لإرساء دولة قوية وعصرية تخدم المواطن، ضمن مناخ سياسي هادئ، ومؤسسات قوية، وإدارة فعّالة.

برنامج يتوخى تسريع النمو، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز مرونته وقدرته على الصمود في مواجهة الصدمات، باعتبارها خيارات أساسية لوضع البلاد على طريق النهوض.

وسيكون تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بمكافحة مختلف أشكال الغبن، وتوطيد اللحمة والوئام الاجتماعي في صدارة أولويات هذا البرنامج.

وتتعزز انشطة هذا المشروع بالاستناد إلى سياسة جادة لتنمية رأس المال البشري؛ على أن يندرج كل ذلك ضمن برنامج للاستصلاح الترابي يمكّن من ترشيد الموارد وتثمين المقدرات المحلية.

تلك باختصار هي المعالم الكبرى للمشروع السياسي المعروض عليكم في الصفحات الموالية. مشروع يتجنب الإفراط والتفريط، ويسعى للمرونة والاعتدال، مع الصرامة في رفض الحيف والغُبْن، والسعي إلى إقامة العدل والقسط.

«لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ».

صدق الله العظيم.

محمد الشيخ محمد أحمد الشيخ الغزواني

أولا- دولة قوية وعصرية، في خدمة المواطن

من المعلوم أن تطور المجتمعات يعتمد من بين أمور أخرى على المكانة والدور الذي تضطلع به المؤسسات ذات الجودة، باعتبارها الضامنة الأولى لسيادة الاستقرار ونشر العدل. وأستحضر في هذا المقام، وبكامل التقدير والاعتراف بالجميل، ما أسداه رؤساء البلد السابقون من إسهامات متتالية في بناء صرح أمتنا وتمسكنا بديننا الحنيف، وأعتزم – فور الحصول على ثقتكم – أن أنطلق في نفس المسار، مع توجيه مزيد من الجهد صوب تعزيز المؤسسات، وإرساء آليات للتعاون والتآزر فيما بينها لضمان سير عملها بسلاسة وانسجام، لصالح مواطنينا ومجموعتنا الوطنية.

وسيكون البحثُ عن مناخ سياسي هادئ من الثوابت التي ستوجه باستمرار نشاطنا، توخيا للتقارب فيما بين الفاعلين السياسيين بشأن المواقف من كبريات القضايا الوطنية.

كما أن من أولويات عملنا الحفاظُ على حوزتنا الترابية، وحماية مواطنينا، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعزيز إشعاع بلادنا على المستوى الدولي.

وسنوفر للبرلمان والإدارة والقضاء الظروف المناسبة التي تمكن هذه المؤسسات من لعب كامل أدوارها في إطار دولة القانون. وستتم المحافظة على الخيارات التي تكرس احترام حرية الصحافة، والتعددية الإعلامية، وتنمية القطاع الخاص المنظم، وتطوير المجتمع المدني.

1. مناخ سياسي هادئ ومؤسسات قوية

كما أعلنت في خطاب ترشحي، فإنني على قناعة تامة بأن موريتانيا تحتاج إلى جميع قواها الحية، وأن بإمكان كل فرد ومن واجبه أن يساهم في مجهود البناء الوطني. قد نتفق وقد نختلف، لكن يتعين علينا جميعا أن نكون منفتحين للنقاش حول جميع القضايا الوطنية. وأتعهد فيما يخصني بتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق ذلك. وسأحرص، في هذا السياق، على:

- ✓ إرساء إطار للتشاور يُمَكّن من استقبال زعيم المعارضة الديمقراطية بشكل منتظم؛
- ✓ استشارة قادة الأحزاب الممثلة في البرلمان بشأن القضايا الاستراتيجية؛
- ✓ تنشيط وتعزيز وترشيد عمل مؤسسات الجمهورية.

ولن أدخر أي جهد في سبيل أن يكون التشاور بين الأحزاب السياسية -أغلبيةً ومعارضةً- سُنّة متبعة بشكل دائم في ساحتنا السياسية، ضمن علاقات احترام متبادل بين الأطراف، وسعي متواصل لإيجاد توافق حول القضايا الوطنية الكبرى.

وفى هذا الإطار، ستُوفَّر مقرات حديثة للجمعية الوطنية والمجلس الدستوري والمجلس الأعلى للفتوى والمظالم. وستزُوَّد الجمعية الوطنية بإدارة تقنية من ذوى الكفاءات (مستشارين ومساعدين برلمانيين) تساعد النواب على ممارسة المهام الموكلة إليهم، لا سيما فيما يتعلق بإسهامهم في تحسين جودة القوانين ووجاهتها، فضلا عن النقاشات داخل قبة البرلمان. وعندئذ، سيكون بمقدور ممثلى الشعب أن يمارسوا بشكل كامل دورهم الرقابي على نشاط الحكومة، عن طريق تنشيط دور الفرق البرلمانية.

وفى هذا النطاق، سيُعاد تنظيم محكمة الحسابات وتعزيزها، حتى تتمكن من مساعدة البرلمان في ترشيد التسيير، وضمان أخلاقية الحياة العامة في البلاد.

ووعياً مني بالدور المهم الذي تلعبه العدالة في توطيد بناء الدولة، تعزيز الديمقراطية، سأسهر على استقلالها الفعلي، من خلال تعزيز الكفاءات التقنية للقضاة وأعوان القضاء (كتاب الضبط، المحامين، الموثقين، العدول المنفذين، والخبراء)، وتحسين ظروفهم المادية. وأنا على قناعة تامة بأن الطاقم الكفء والنزيه، هو وحده الكفيل بأن يجعل من هذه الاستقلالية واقعا ملموسا يضمن حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

ويتضمن مشروعُنا الانتخابي كذلك تنفيذَ خطة لتنقية هذا القطاع، عبر اعتماد مزيد من الصرامة في تطبيق الإجراءات، وتكييف المعايير، عند الاقتضاء. وفي هذا الإطار، سيستفيد قضاتُنا من تكوين مناسب. وسيتم تعزيز تخصص القضاة، سعيا إلى مزيد من المهنية والفعالية.

وتوخيا لتقريبِ العدالة من المتقاضين، سيتم تزويد عواصم الولايات تدريجياً بمحاكم استئناف؛ وستُبذل الجهود اللازمة من أجل تسريع رقمنة الإجراءات القضائية، من خلال إقامة مِنَصّاتٍ توضع تحت تصرف مستخدمي مرفق العدالة العمومي.

وستُزوَّد مؤسساتُ السجون بسلك من الموظفين، يختص بمراقبة السجون وتأطير الأشغال ذات النفع العام داخل تلك المؤسسات.

ومن أهم أولوياتي بروزُ صحافة وطنية متخصصة ومهنية. ولتحقيق هذا الغرض، سيتم رفع الغلاف المرصود لصندوق دعم الصحافة بشكل معتبر، كما سيتم إكمال الإطار القانوني لتمكين الصحفيين المحترفين والمتخصصين في مجال الاتصال من تحسين الأداء، ضمن احترامٍ كاملٍ لأخلاقيات المهنة.

2. إشعاع حضارتنا الإسلامية

إن الدفاع عن شريعتنا الغراء وقيمها السمحة الحقة التي يطبعها التسامح، سيبقى المبدأ المحرِّك الذي يوجه مجمل نشاطي. ولن أقبل أي انتهاك لهذه القيم، كما سأرفض في الوقت ذاته أيّ توظيف منحرف لديننا الذي يشكل العروة الوثقى الضامنة لوحدتنا الوطنية. وسأواصل، في هذا الصدد، ما بُذل من جهد كبير، لاسيما من خلال:

- ✓ إطلاق برنامج لتشييد المساجد وإعادة تأهيلها، بما في ذلك مسجد نواكشوط الكبير؛
- ✓ توفير هياكل استقبال مناسبة لحجاجنا في البلاد المقدسة؛
- ✓ التكفل بمصاريف صيانة وتجهيز المساجد الكبرى في البلاد؛
- ✓ مواصلة التكفُّل بالأئمة، وتكوينهم وتأطيرهم؛

- ✓ عصرنة تسيير الأوقاف؛
- ✓ تعزيز ودعم محاظرنا؛
- ✓ دعم وتوسيع مراكزنا الثقافية في شبه المنطقة؛
- ✓ تعزيز الوسائل الخاصة بإذاعة القرآن وقناة المحظرة.

3. الحفاظ على الحوزة الترابية وحماية المواطن

إن موقع بلادنا الجغرافي يجعل منها هدفًا لجميع الإرهابيين والمهرّبين والمتاجرين من كل صنف. وقد أسفرت الإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة، في مجال تحديث جيشنا والحفاظ على حدودنا، عن نتائج مهمة، تُعتبر مكاسب ثمينة يتعيّن علينا أن نصونها.

فسلامة حوزتنا الترابية وطمأنينة مواطنينا وأمنهم ستظل في صدارة أولوياتنا، ولا مجال لأي تساهل في هذا الشأن.

ومن واجبنا في هذا المضمار أن نُثمّن الجهود التي بذلتها قواتنا المسلحة، وما حققته من نتائج معتبرة. وسيتواصل في هذا السياق مجهود رفع الكفاءة المهنية لأفراد هذه القوات، وتكييف الوسائل والمصادر البشرية مع المهام المنوطة بهم، باعتبار ذلك من أهمّ الثوابت لدينا، إضافة إلى وضع ما يلزم من وسائل مختلفة، تحت تصرف قوّاتنا المسلحة، برا وبحرا وجوا؛ باعتبار تقوية هذه القوّات وتعزيز وسائلها، أهمَّ ضمانة لأمن الوطن. وفضلا عن ذلك، سيتم إعداد القوّات المسلحة، لتساهم بشكل أفضل في تنفيذ السياسات الإنمائية للبلاد.

لقد أدت وتيرة التحضُّر المتسارعة، والهجرة الريفية المتواصلة، إلى خلق مدن تتوسع على الدوام. ويُفرز هذا الواقع مسلكيات منافية للمدنية، بل وأشكالا جديدة من الجنوح، يمارسها أشخاص يعانون أحيانا من الخمول والبطالة. ولمواجهة المخاطر الناجمة عن هذه الوضعية، سيتم تعزيز قواتنا الأمنية بالأفراد والمعدات، وتكييف مهامّها باستمرار مع متطلبات تنمية حواضرنا. وستُعمَّم خدمات تقريب الشرطة من المواطن، مع توفير الوسائل الكافية لهذا القطاع، حتى يتمكن من إنجاز مهامّه المختلفة، في إطار سياسة توجهُها النتائجُ، وِفق المسطرة القانونية والتنظيمية المعتمدة.

وستُعزَّز وسائلُ مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وغير ذلك من الأنشطة المحظورة أو الإجرامية، مع حضور بارز في المراكز الحضرية الرئيسية لفرق مختصة في هذا الشأن، تحظى بالتدريب والتأهيل اللازم، وتستفيد من التجهيزات الضرورية لأداء المهام الموكلة إليها.

وبالنسبة للهجرة غير الشرعية، بدأ العمل على مستوى حدودنا، حيث تمّ تحديد وتأمين نقاط الدخول. وكان من نتائج هذا الإجراء التمكّن من قياس تدفق المسافرين عبر الحدود. واكتملت هذه السياسة المتعلقة بمراقبة وتتبع الوافدين، عبر فرْض بطاقات إقامة للأجانب المقيمين لدينا، بحيث لم يعُدْ بلدُنا ممرًّا سهلا للهجرة.

ومن الضروري الاستمرار في هذا النهج، عن طريق توفير الوسائل البشرية والمادية للأسلاك المسؤولة عن مكافحة الهجرة السرية. ومن شأن تعزيز قدرات التدخل السريع، وتقاسم المعلومات مع الدول المجاورة، أن يساعد على وضع حدٍّ لهذه الظواهر.

إن الإرهاب آفة دولية لا منجاة منها، والقارة الإفريقية من أكبر المتضررين منها. والإرهاب وصِنْوُه التطرف إنما ينشآن ويزدهران في بيئة يسودها الجهل والبطالة والفقر على وجه الخصوص. ويقتضي ذلك أن تكون المواجهة متعددة الأبعاد. إنها مواجهة عسكرية في المقام الأول. ولكن يتحتَّم في بعض الحالات أن تكون فكرية أيضا، لأن من المُهم تفكيك البنية الذهنية للتطرف النابع من مرجعيات خارج السيطرة. وفي هذا الصدد:

- ✓ سيتواصل عبر الحوار تفكيكُ خطاب التطرف؛
- ✓ سيكون دمج الشباب في الحياة النشطة محورًا رئيسيًا في سياستنا، بوصفه درعًا واقيا في مواجهة إغراءات التطرف؛
- ✓ سيتم توفير المزيد من فرص العمل، من خلال التركيز على التكوين المهني؛
- ✓ سيجري تنشيط التعاون الإقليمي، بغية تجفيف المنابع الاقتصادية لهذه الظواهر.

4. دبلوماسية ديناميكية وفعالة

انسجاما مع تقاليد بلادنا في مجال حسن الجوار، نعتزم تطوير دبلوماسية ديناميكية وفاعلة، تسعى دوما إلى تحقيق التوافق والعمل من أجل الحفاظ على السلم والأمن، علما بأن انتماءنا في آن واحد للمغرب العربي ولإفريقيا بصورة أعم، يُملي علينا التضامنَ مع المنظومة العربية الإفريقية. وعلى الصعيد الاقتصادي، ستسعى دبلوماسيتنا لجذب المستثمرين والتعريف بالبلاد وإمكاناتها وما تتيحه من فرص، وستكون واجهةً تعكس صورة موريتانيا في أبهى تجلياتها. وستزود ممثلياتنا الدبلوماسية بطاقم متخصص، قادر على تقديم المعلومات ومؤازرة الأشخاص المهتمين بالبلد. وسيقوم هذا الطاقم المختص كذلك بتأطير جالياتنا المهاجرة، لجعل مدخراتها وسيلة للنفاذ إلى الملكية في البلاد وإنجاز مشاريع واعدة.

وعلى المستوى الثقافي، سيتم استثمار إشعاع بلادنا المعرفي وتعميمه، مع توظيف جالياتنا الكبرى في الشتات، لنشر ثقافتنا الغنية ذات المرتكز الإسلامي الرافض لكافة أشكال العنف والتطرف، والداعي إلى التسامح والتضامن الإنساني.

وعلى مستوى المنظمات الدولية، سيتحسّن ويتعزّز نشاطنا، مغتنمين انتماءنا المزدوج الذي يفتح أمامنا العديد من الفرص. وسأعكف على إعادة تنشيط المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية؛ وأسهر على استمرار اضطلاع بلادنا بدور رائد ضمن مجموعة دول الخمس في الساحل، والاتحاد المغاربي، ومنظمة استثمار نهر السنغال، ولجنة مكافحة آثار الجفاف في الساحل، إلخ. وعلى المستوى القاري، سنعمل على تحقيق الأهداف المرسومة في أجندة إصلاحات الاتحاد الأفريقي. كما سنسعى إلى تعزيز وجودنا في المنظمات الدولية (الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ، إلخ).

وسيتم توظيف بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية، من أجل تحسين استغلال كافة الفرص المتاحة في مجال التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف.

5. إدارة فعالة في خدمة المواطن

إنني على وعي تام بأن الموظفين العموميين، ووكلاء الدولة، هم الذين يصممون السياسات العمومية ويهيئون آليات إقرارها، ويتولّون إنجازها، وضمان الإشراف عليها ومتابعة تنفيذها. فهؤلاء الموظفون المدنيون والعسكريون، في المدارس والمراكز الصحية والمكاتب الإدارية وورشات البناء والطرق العامة، على الحدود وفي جميع أنحاء البلاد وخارجها، هم الذين يعطون للدولة وجها إنسانيا بالنسبة للمواطن. وهذا ما يجعلني أحرص على أن تكون المهنية والنزاهة واحترام المعايير الفنية والأخلاقية، هي السمات الثابتة في إدارتنا.

وأعتزم التصدي بسرعة وفعالية للاختلالات التي تعاني منها مرافقنا العمومية، لاسيما:

- ✓ ضبابية حدود المسؤوليات، الناجمة عن تعدُّد الهياكل الإدارية وتداخل صلاحياتها؛
- ✓ تضخم الإنتاج التشريعي والتنظيمي؛
- ✓ عدم مواءمة مواصفات الأشخاص مع الوظائف التي يشغلونها؛
- ✓ التسيير المتجاوَز، المركز على الوسائل بدل النتائج، وغياب ثقافة المردودية والتقييم والمساءلة؛
- ✓ تدني الضمير المهني والأخلاقي، وغياب مفهوم الدولة لدى الموظفين والوكلاء؛
- ✓ عدم توجيه المرفق العمومى نحو خدمة المواطن، وتعقُّد الإجراءات والشكليات، وضعف التواصل مع الجمهور، وانعدام توظيف ما تتيحه أدوات الإدارة الإلكترونية من ترشيد وتحسين للأداء.

لذلك، أعتزم خلال السنوات الخمس المقبلة، في حالة ما إذا نلت ثقتكم، أن أنفذ الإجراءات التي من شأنها تنشيط الإدارة العمومية، لدفعها إلى تأدية مهامها المختلفة على أحسن وجه.

وستنْصَبُّ هذه التدابير على تحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي للإدارات، من خلال إعادة تحديد مهام الدولة، وتكييف الهياكل والإجراءات، وتبسيط المساطر والشكليات، وتحسين الأداء. ومن شأنها كذلك أن تمَكّن من تثمين الموارد البشرية، عبر إصلاح الوظيفة العمومية، والرفع من مستوى أداء الوكلاء العموميين، وتعزيز مواءمة مواصفات التشغيل مع الوظائف، وإرساء وظيفة عمومية محلية، والمساواة في النفاذ إلى فرص التشغيل العمومية. وسيتجسَّد ذلك في تحسين الخدمة العمومية، عبر الاستخدام الأمثل لنظم المعلومات، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، وصيانة وتأمين الوثائق والأرشيف، والمساواة في النفاذ إلى الخدمات العمومية.

وسأعمل على إطلاق مسار يشمل:

- ✓ إعادة الاعتبار للموظفين ووكلاء الدولة، عبر تطبيق مبدأ المكافأة والعقوبة، وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية؛
- ✓ مراجعة نظام أجور الموظفين ووكلاء الدولة، لجعله أكثر تحفيزاً وقدرة على المنافسة؛
- ✓ مراجعة النظام العام للتقاعد في الوظيفة العمومية، كي يأخذ في الحسبان تطور مستوى المعيشة؛
- ✓ الفصل بين الوظائف السياسية الخاضعة للسلطة التقديرية لرئيس الدولة، وبين وظائف التأطير الإداري المخصصة لموظفي الدولة، مع تحديد معايير موضوعية للنفاذ إلى تلك الوظائف؛
- ✓ تعزيز آلية الشفافية للوصول إلى الوظائف العمومية، ضمانا لمساواة الجميع؛
- ✓ استعادة السلطة الهرمية، ومراعاة تقييم الوكلاء من قبل قادتهم المباشرين؛
- ✓ إعادة تنظيم مدارس تكوين الموظفين (المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، المدرسة العليا للتعليم، المدرسة الوطنية للصحة العمومية، مدرسة تكوين المعلمين... إلخ)؛

- ✓ الصرامة في تطبيق النصوص المعمول بها في كافة المجالات، وخاصة تلك المتعلقة بالحياة اليومية، وبشروط تقديم الخدمات العمومية وتسيير المدينة (الصحة، النظافة، المطاعم، النقل، التجارة، السكن، الرقابة الحضرية، الشغل، إلخ.)؛
- ✓ إعادة تنظيم وترشيد هيئات الرقابة؛
- ✓ عقلنة وترشيد استخدام الإدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وتحسين إطار عمل الموظفين ووكلاء الدولة، وتثبيت المصالح العمومية داخل المباني العامة؛
- ✓ القيام بالتطبيق والتكييف عند الاقتضاء للنصوص المتعلقة بالجمع بين الوظائف (العامة/ الخاصة) لاسيما في قطاعيْ الصحة والتعليم، وسيتم حل هذه المشكلة في إطار خطة خماسية توضع لهذا الغرض؛
- ✓ مراجعة النظام التشريعي والتنظيمي المتعلق بالمؤسسات العمومية، بحيث تتم مراعاة إنشاء الوكالات، والسلطات الإدارية المستقلة التي تتدخل بوصفها فروعا جديدة للدولة؛
- ✓ تعزيز اللامركزة، من خلال إعادة تنظيم المصالح الخارجية للإدارة المركزية للدولة بشكل أفضل، بغية تكييفها مع نظام اللامركزية الجديد؛
- ✓ إنشاء مراكز جهوية للإدارة العمومية؛
- ✓ التنفيذ الفعلي للتدابير المتعلقة بنقل الصلاحيات والموارد المالية إلى السلطات المحلية والإقليمية (الجهات والبلديات)؛
- ✓ استكمال إصلاح الوظيفة العمومية المحلية (عمال البلديات والجهات)؛
- ✓ إنشاء مركز وطني لتكوين عمال التجمعات المحلية (الجهات والبلديات)؛
- ✓ تنفيذ استراتيجية لتطوير التقنيات الرقمية، والرفع من مستوى النفاذ إلى الخدمات العمومية ذات الجودة، من خلال برنامج طموح للحكومة الإلكترونية؛
- ✓ إنشاء وكالة وطنية لمعلوماتية الدولة؛

- ✓ تعزيز الأمن السيبراني وضمان الثقة في تبادل المعلومات على مستوى الانترنت.

6. تعزيز مكافحة الرشوة وسوء التسيير

إن الجهود التي قد تبذل في جميع المجالات ستذهب سدى، ما لم يتواصل العمل بدون هوادة في سياسة صارمة لمحاربة الرشوة وسوء التسيير. لكن فعالية هذه السياسة رهينة بمدى تَبنّي الجميع لها، من مواطنين ووكلاء عموميين وخواصّ. وفي هذا الصدد، سأجعل من التسيير المؤسَّس على القدوة الحسنة مبدأ أساسيا وممارسة يومية.

وتحقيقًا لهذه الغاية، سيرتكز عملي في المقام الأول على:

- ✓ الشروع في تنفيذ الإصلاحات المتضمَّنة في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛
- ✓ إصلاح الصفقات العمومية، من منظور تحسين الرقابة على شفافية الطلبية العمومية، وعقلنة الآليات ذات الصلة؛
- ✓ مراجعة وتكييف التشريعات المتعلقة بالشفافية المالية للحياة العمومية (الوظائف العليا في الدولة، الحملات الانتخابية، الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام...)؛
- ✓ تنقيح وتنفيذ الآلية المتعلقة بمكافحة الرشوة؛
- ✓ إنشاء جائزة للنزاهة والابتكار.

ثانيا-اقتصاد مَرِن، صامد وصاعد

شهدت موريتانيا في العقد المنصرم تقدما ملموسا في المضمار الاقتصادي، بفعل تنقية الإطار الاقتصادي الكلي، من جهة، ونتيجة لسياسة الاستثمار العمومي، من جهة أخرى. وقد تحققت هذه السياسة بفضل زيادة الإيرادات العمومية التي مكنت من إنجاز العديد من البنى التحتية المحفِّزة لتسريع وتيرة النمو، ولخلق مزيد من الثروة وفرص العمل، وتشجيع الإبداع.

وعلى الرغم من البنى التحتية المنجزة، ما يزال الاقتصاد يواجه عقبات عدّة، أهمها نقص الكادر البشري، وضآلة القدرة على التمويل، وعدم مُواءمة مصادر التمويل لاحتياجات الفاعلين، واستمرار بعض الأساليب التي تعوق التنافس الحر، وضعف التنوع الاقتصادي.

وتبعا لذلك، فإني أعتزم التصدّي للعراقيل التي تحول دون بروز اقتصاد منفتح ومتنوّع، يخلق فرص العمل والقيمة المضافة. وفي هذا الإطار، سأنتهج سياسة جادّة، تعطي الأولوية لتطوير رأس المال البشري. وسأعزِّز قواعد التنافس الشريف، عبر مراجعة الأطر القانونية والمؤسَّسية، وتنظيم وضبط الاحتكارات أيا كانت طبيعتها. كما سأسهر على تعميق السياسات الرامية إلى وضع آلية صلبة لتمويل الاقتصاد، من خلال إدخال أدوات جديدة لتعبئة الادخار، وتشجيع نشاطات المالية الإسلامية، وإقامة بورصة للقِيَم، وترقية التمويلات المبتكرة، وتحسين سير منظومتنا المالية.

وستُمكِّن السياسة التي سأتبعها من التحكم في المديونية العامة، ومن تحقيق معدّل نمو سنوي في حدود 7%، على مدى سنوات المأمورية، ومن الحفاظ على توازن الميزانية، وتقليص التضخم إلى أقل من 4%، لصيانة القدرة الشرائية لذوي الدخل المتواضع، فضلا عن إقامة منظومة مالية قوية ومستقرة. وستتمحور هذه السياسة على التنويع الاقتصادي، بالتركيز على قطاعات الزراعة، والتنمية الحيوانية، والصيد البحري، والمعادن، والسياحة؛ وهي القطاعات التي نتوفر فيها على ميزة تفضيلية.

وستواكب هذه السياسةَ جهودٌ ضخمة لترميم وتحديث البنى والمنشآت التحتية المُهيْكِلة، مما سيخلق آلافا من فرص العمل، لصالح مختلف فئات المواطنين.

1. اقتصاد منتج ومتنوع، يخلق مزيدا من فرص العمل والقيمة المضافة

سعيا إلى الحد من هشاشة الاقتصاد وتأثُّره بالصدمات الخارجية، ولتحفيز النموّ المستدام الذي يخلق فرص العمل في ظرفية الاقتصاد المنفتح والمندمج في الدورة الاقتصادية العالمية، سأعكف على تنويع اقتصادنا الوطني. ومن هذا المنظور، سأولي عناية خاصة للقطاعات التي تتمتع فيها بلادنا بمزايا تفضيلية. ويتمثل الهدف الذي أتوخاه بهذا الصدد في الرفع السريع لمنتجات هذه القطاعات وإنتاجيتها، مع ضمان تسيير مواردنا الطبيعية وفق نهج يضمن ديمومتها. وفي هذا السياق، ستُنفَّذ سياسة ترمي إلى تحقيق الاستفادة المثلى من مقدرات الإنتاج الزراعي، مع مزيد من دمج قطاعات الصيد والنفط والغاز الخام في دورة الاقتصاد الوطني. ولتحقيق ذلك، سيتعزَّز تفريغ شحنات الصيد على ترابنا الوطني. كما سأشجع بروز الصناعات التحويلية، وبالأخص الصناعات الغذائية. وفي القطاع المعدني، ستسعى السياسة التي سأتّبعها إلى استغلال مناجم جديدة، وإلى وضع استراتيجية للاستغلال التقليدي للمعادن، وتحسين المحتوى المحلي للنشاطات المعدنية والنفطية.

وستتوسّع سياسة تشجيع منتجات الأرز إلى شعب أخرى خلال السنوات الخمس القادمة. وفي نهاية مأموريتي، ستكون بلادنا مكتفيةً ذاتيا في مجال الأرز، وتنتج القسط الأوفر من احتياجاتها في مجال القمح والخضراوات. ومن أجل ذلك سأقوم بما يلي:

- ✓ إصلاح عقاري عادل ومنصف يعطي دفعا للنمو الاقتصادي؛
- ✓ إقامة نظام لتمويل القطاع الزراعي (بنك زراعي، تأمين زراعي، صندوق للضمان وللمزايا التفضيلية)؛
- ✓ استصلاح 5000 هكتار سنويا من الأراضي لفائدة المجموعات الأكثر احتياجا؛

- ✓ مواصلة مشروع السور الأخضر الكبير، لاستعادة غطاء النباتات والأحياء البرية، وتوفير نشاطات اقتصادية لسكان الريف؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على استصلاح ما لا يقل عن 2000 هكتار سنويا، على طول النهر وروافده وعلى امتداد قناة آفطوط الساحلي؛
- ✓ شق قناة تربط النهر ببحيرة ألاك؛
- ✓ فك العزلة عن مناطق الإنتاج، وتسريع توصيلها بمصادر الطاقة؛
- ✓ إنشاء ثلاثة أحواض لزراعة الأعلاف، على مستوى كركل، ولبراكنة، والترارزة، وتحفيز القطاع الخاص، عبر دعم البذور والأسمدة؛
- ✓ تحسين التحكّم في المياه السطحية عبر بناء:
- ✓ 60 سدا صغيرا يمكّن كل منها من ريّ ما بين 100 إلى 500 هكتار؛
- ✓ 6 سدود كبيرة في 5 ولايات (تكانت، لعصابة، لبراكنة، غورغول، غيديماغا).
- ✓ وفي مجال التنمية الحيوانية، ستنصبّ الجهود على صياغة استراتيجية لتحديث هذا القطاع الحيوي لاقتصادنا الوطني، بحيث يتم تطوير شعبه (الألبان، اللحوم الحمراء، المنتجات المشتقة) وتعزيز تنافسيتها. وفي هذا الإطار سأحرص على:
- ✓ زيادة الغلاف المالي المخصص للتنمية الحيوانية وخاصة فيما يتعلق بالصحة الحيوانية؛
- ✓ الإعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية لكل منشأة حديثة للذبح أو لإنتاج الألبان؛
- ✓ تشجيع تنويع وتحسين السلالات من أجل زيادة الإنتاج.

أما قطاع الصيد، فقد تجسّدت العناية به في إقرار استراتيجية وطنية للتسيير المسؤول، وفي زيادة البنى التحتية للتفريغ المزوَّدة بخدمات أساسية (الكهرباء، الماء، الصرف الصحي، الطرق)، وتشييد أقطاب مندمجة بمحاذاتها، قصدَ تشجيع نشاطات معالجة وتحويل المنتجات البحرية.

وستتكرَّس أولويتي، علاوةً على استمرارية التسيير الرشيد للموارد، في تطوير قدرات المصادر البشرية في هذا القطاع، وتقليص كلفة عوامل الإنتاج، وضمان تحويل الكميات المصطادة على التراب الوطني. ومن ثم، سنقوم على وجه الخصوص بما يلي:

- ✓ إدخال التنافسية في مسار منح رخص الصيد؛
- ✓ الرفع من قدرات التخزين للتمكّن في نهاية المأمورية من تفريغ 90% من الكميات المصطادة؛
- ✓ بناء ميناء ومجمّع للصيد في الكيلومتر 28 قبل نهاية المأمورية؛
- ✓ إكمال بناء ميناء انجاكو سنة 2020؛
- ✓ بناء أربع نقاط تفريغ جديدة مجهّزة في قرى إيمراكن؛
- ✓ تسريع وتيرة إنتاج السفن النموذجية؛
- ✓ إنشاء صندوق لتمويل الصيد التقليدي؛
- ✓ إعادة هيكلة الشركة الموريتانية لتسويق السمك، بغية تمكينها من الضبط الفعال لسوق السمك؛
- ✓ تشجيع الصناعات التحويلية لخلق القيمة المضافة، وتوفير المزيد من فرص العمل؛
- ✓ إنشاء نظام جبائي خاص على مستوى الموانئ، وبالأخص ميناء تانيت.

وبخصوص القطاع المعدني، سأسهر على إقامة الآليات التي تمكن هذا القطاع من الإسهام بطريقة مثلى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. وفي هذا الإطار، سأطبّق سياسة قطاعية تنسجم مع الاستراتيجية المعدنية، وتقوم على ترقية الموارد المنجمية، عبر التطوير المطّرد لسلسلة قِيَم مندمجة. وستتركز اهتماماتي حول ترقية قطاع معدني مستدام ويراعي المسؤوليات الاجتماعية والمشاغل البيئية. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- ✓ تعزيز البنى التحتية الداعمة للقطاع المعدني؛
- ✓ الرفع من جاذبية القطاع المعدني ومن مردوديته وانعكاساته الاقتصادية؛

- ✓ تنويع إنتاج القطاع، من خلال استغلال مناجم اليورانيوم، والفوسفات، والمناجم غير المعدنية؛
- ✓ تشجيع الصناعات التحويلية لتثمين موادّنا الخام بشكل أفضل، وزيادة مردودها الإيجابي خاصة فيما يتعلق بالتشغيل؛
- ✓ تحفيز مشاركة الاستثمار الوطني في هذا القطاع. وسبيلا إلى ذلك، سأشجع وأؤطر على نحو أكبر المقاولات الصغيرة التي تستغل المناجم بطريقة تقليدية، مما يفتح آفاقا واعدة للمستثمرين الوطنيين؛
- ✓ فتح مواقع جديدة للتنقيب التقليدي عن الذهب، لخلق فرص عمل للفئات الهشة. ولهذا الغرض، سأقوم بما يلزم من إجراءات مصاحبة؛
- ✓ تعزيز التسيير الشفاف والمستدام للموارد المعدنية.

ووعيا مني بأهمية الفرص التي تتيحها موارد النفط والغاز لبلد مثل بلدنا، وللتحديات المترتّبة عليها؛ وإدراكا لأهمية كميات الغاز المكتشفة مؤخرا في عرض سواحلنا، والمقدَّرة ببضع مئات من مليارات الأمتار المكعبة، وللمقدرات التي أكدت وجودَها أعمالُ التنقيب التي أجْرتها شركات ذات سمعة دولية؛

نظرا لكل ذلك، فإني سأعمل على:

- ✓ توطيد منظومة الحكم الرشيد المطبقة في القطاع، بتعزيز تدابير الشفافية على كامل سلسلة القيم؛
- ✓ تحسين جاذبية موريتانيا كوجهة مستقطبة للاستثمارات النفطية في شبه المنطقة؛
- ✓ الحفاظ على وسطنا البيئي، للتمكن من استغلال ثرواتنا النفطية والغازية، دون المساس بمواردنا السمكية الضرورية لتنميتنا المستدامة؛
- ✓ تحقيق أقصى قدر من عائدات النشاطات النفطية على الاقتصاد الوطني، أخذا في الاعتبار للأولويات التالية:
- ✓ التكوين المهني للشباب الموريتانيين في شتى مجالات الخبرة المرتبطة بالقطاع؛

- ✓ رفع مستوى الشركات الوطنية لتمكينها من الاستجابة لمعايير التصنيع؛
- ✓ دمج قطاع النفط والغاز في نسيج الاقتصاد الوطني، بخلق ما يلزم من تناغم وظروف مناسبة لاستحداث صناعات تثمّن مشتقات النفط والغاز، وبالأخص البيتروكيماويات، مما سيمكن من مضاعفة انعكاس هذا المورد على اقتصادنا الوطني؛
- ✓ وضع البنى التحتية اللازمة لتطوير القطاع (التخزين، النقل، التوزيع، قدرات الموانئ) بهدف جعل موريتانيا محورا إقليميا لصناعات النفط والغاز.

وسأعمل على استفادة القطاع السياحي في بلادنا من جو الأمن السائد فيها حاليا. وسأدفع فاعلي القطاع إلى القيام بحملات إعلامية لإقناع الجهات المصدرة للسياح. وسأسهر على تنشيط الحركة السياحية التي بدأت تستعيد حيويتها من خلال:

- ✓ تطوير المرافق السياحية؛
- ✓ انتهاج سياسة ترمي إلى ترقية الوجهة الموريتانية؛
- ✓ وضع إطار ملائم لتشجيع سياحة الأفواج الغفيرة؛
- ✓ إقامة مشروع لترقية الموارد السياحية الطبيعية والثقافية في موريتانيا، لاسيما المواقع التاريخية والأثرية؛
- ✓ إقامة مشروع لترقية السياحة المحلية؛
- ✓ إنشاء مدرسة للتكوين في مهن السياحة؛
- ✓ العمل على تحقيق زيادة معتبرة لطاقة استيعاب الفنادق.

2. تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو

لا شك أن الجهود المبذولة في تطوير البنى التحتية قد مكنت بلادنا من تقليص العوائق التي تحول دون استغلال ثرواتنا الاقتصادية بصورة مثلى وشاملة ومستدامة. غير أنه لا مناص من أن نلاحظ أن هذه الجهود لم تصل بعدُ إلى الحد الكافي من تقليص كلفة عوامل

الإنتاج التي ما تزال تعرقل تنافسية القطاعات المنطوية على أكبر فرصة لتحقيق النمو. لذا فإني سأحرص على إجراء الإصلاحات اللازمة للقضاء على أوجه القصور المعيقة لمردودية الاستثمارات في مجالي المياه والكهرباء.

كما سأطلق برنامجا هاما لتطوير البنى التحتية المهيْكِلة وصيانتها وتسييرها لكي تؤتي سياسات التنويع الاقتصادي أكلَها في إحداث النمو المعتبر والمستدام. وسيأخذ هذا البرنامج في الحسبان الاحتياجات الخاصة بكل قطاع سعيا إلى ضمان التسيير السليم والمستدام لشتى مواردنا الاقتصادية والرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية.

وعلى مدى السنوات الخمس القادمة، سأنتهج سياسة في مجال الطاقة مبنية على تلبية مجمل الاحتياجات من هذا القبيل بأسعار في متناول الجميع. ومن ثم فإني أتعهد بما يلي:

- ✓ زيادة إنتاج الكهرباء مع الاستمرار في التنوع الطاقوي عبر استكمال حقل الطاقة الهوائية في بولنوار ورفع نصيب الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة إلى 60%؛
- ✓ تشجيع إنتاج الكهرباء انطلاقا من الغاز في إطار المكونة الوطنية لمشروع حقل السلحفاة- آحميم الغازي، مما سيقلص من احتياجنا إلى المصادر الأحفورية المستوردة؛
- ✓ إقامة نظام حديث لتوصيل ونقل الكهرباء إلى أهم مراكز الاستهلاك وتصدير الفائض إلى البلدان المجاورة؛
- ✓ تسريع الاستراتيجية الرامية إلى ربط مناطق الإنتاج بالشبكة؛
- ✓ تعزيز برامج الكهْربة وتوسيع الشبكات لتشمل كل أرجاء البلد حتى يصل معدل النفاذ إلى الخدمة الكهربائية نسبة لا تقل عن مضاعفة ما هو متوفر حاليا في الوسط الريفي؛
- ✓ إعادة تنظيم الشركة الموريتانية للكهرباء بطريقة تضمن ديمومة الاستثمارات التي بذلتها الدولة في مجال الطاقة.

ويعتبر قطاع المياه حيويا ليس فحسب لرفاهية السكان وإنما كذلك لتطوير اقتصادنا وتحسين إنتاجه وإنتاجيته. وسأحرص على تطبيق سياسة التسيير المستدام للموارد المائية خدمة للسكان ولوحدات الإنتاج. وفي هذا الإطار سأعكف على:

- ✓ إعطاء الأولوية للتعرف على المخزون وحمايته، وستُرصد لذلك مخصصات مالية معتبرة؛
- ✓ إعادة هيكلة شاملة للشركة الوطنية للماء، وقطاع المياه الريفية، بحيث توفّر خدمة تكون على مستوى تطلعات المواطنين، وتتناسب مع حجم الاستثمارات المبذولة؛
- ✓ تعبئة الموارد اللازمة لتهيئة مصادر المياه الضرورية للنشاطات المعدنية في شمال البلاد؛
- ✓ إنجاز توسعة مصنع تحلية مياه البحر في نواذيبو لرفع طاقته إلى 15000 متر مكعب يوميا؛
- ✓ تزويد العيون وجيكني بالماء الشروب انطلاقا من « بحيرة الظهر» وتوسعة شبكة الشركة الوطنية للماء لتشمل الأحياء الهشة في مدينة نواكشوط؛
- ✓ تزويد جميع البلدات الريفية بالماء الشروب في أفق سنة 2025؛
- ✓ إيجاد حلول مستدامة لتوفير المياه الصالحة للشرب في المدن الكبرى الواقعة بمناطق لا تتوفر فيها المياه الجوفية.

وعلى صعيد آخر، كان قطاع النقل من أكثر القطاعات التي شهدت تطورا حثيثا. فأغلب المقاطعات تم ربطها بعواصمها الجهوية، وجرى فك العزلة عن العديد من مناطق الإنتاج. وبالتالي، فإن أولوياتي ستتمثل، فضلا عن تحديث وصيانة البنى والتجهيزات الموجودة، في تنظيم قطاع النقل البري وجعله أكثر تخصصا، وتحسين الأمن الطرقي وتعبيد أو تأهيل الطرق التالية:

- بالنسبة لتعبيد الطرق:
- ✓ طريق تجكجة – بومديد؛ وكنكوصة – ول ينجه – سلبابي؛
- ✓ طريق النعمة – انبيكت لحواش؛

- ✓ طريق آمورج – عدل بكرو؛
- ✓ طريق الصواطة – باركيول؛
- ✓ طريق باركيول – امبود؛
- ✓ طريق مونكل – الصواطه؛
- ✓ طريق الطينطان – اطويل – الفلانية – مدبوكو – كوبني؛
- ✓ طريق أطار – شنقيط – وادان؛
- ✓ طريق بوتلميت – اركيز – انتيكان؛
- ✓ دوّار ملتقى طرق «مدريد».

- بالنسبة لتأهيل الطرق:

- ✓ الكيلومتر -108 بوتلميت؛
- ✓ بوتلميت – ألاك؛
- ✓ الطينطان – لعيون – النعمة.

يضاف إلى كل ذلك تطوير شبكات التبادل الإقليمي وشبه الإقليمي باستكمال شق الطرق والمقاطع المتبقية لربط موريتانيا بمختلف البلدان المجاورة، فضلا عن بناء جسر روصو.

كما سأولي عناية خاصة لمعضلة حركة السير داخل المدن. ذلك أن ظروف التنقل تشكل عنصرا حاسما في الحياة المدنية ضمن الوسط الحضري، وعاملا مهما في الانسجام الاجتماعي، وفي التنافسية والجاذبية الاقتصادية لأي مدينة، لا سيما بالنسبة لعاصمتنا.

وتبعا لذلك، ألتزم بإيجاد حل مستدام لإشكالية التنقل في مدينة نواكشوط وغيرها من المدن الكبرى عن طريق تعبيد 300 كلم من الطرق الحضرية وإدخال إصلاحات هيكلية في شبه القطاع عبر محورين:

- ✓ محور عملي يتجلى في تنشيط شركة النقل العمومي لتحسين نوعية عرضها وتوسيع نطاقه؛
- ✓ محور مؤسسي وقانوني يدخل إصلاحات في الإطار العام للتنقل.

3. قطاع خاص، تنافسي ومحرّك للاقتصاد

إن التطور الاقتصادي لبلادنا يقتضي اليوم اتباع سياسة اقتصادية تولي مقام الصدارة للقطاع الخاص. فالاستثمارات المتوفرة بفضل العائدات الناجمة عن الموارد الاستخراجية تتيح اليوم ظروفا مواتية لنمو يدفعه الاستثمار الخصوصي، على أن يقتصر دور الدولة في هذا السياق على مهام الضبط والتنظيم ومهام السيادة والتدخل في المجالات التي لا يجد فيها القطاع الخاص أية ميزة تفضيلية. وفي هذا السياق فإني:

- ✓ سأعمّق إطار التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ سأحسّن نفاذ القطاع الخاص إلى موارد التمويل؛
- ✓ سأعمل على تعبئة موارد طويلة الأجل عبر خطوط ائتمان خارجية؛
- ✓ سأشجع بروز نسيج من المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال والابتكارات والتقنيات الجديدة.
- ✓ ولبلوغ النتائج المرجوة، سأسرع بوتيرة الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال:
- ✓ إضفاء الصبغة المهنية على العدالة التجارية بتحسين تكوين القضاة الذين سيستفيدون خلال السنوات الأولى من المأمورية من مساعدة فنية ذات كفاءة عالية؛
- ✓ تبسيط الإجراءات القضائية والإدارية المتعلقة بالأعمال؛
- ✓ تفعيل التحكيم بوصفه أسلوبا لفض النزاعات المرتبطة بالأعمال؛
- ✓ إقامة مجلس أعلى للاستثمار سأتولى رئاسته؛
- ✓ تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي ستكون الطريقة المفضلة لتمويل البنى التحتية؛
- ✓ إصلاح تشريعات العمل توخيا لمزيد من المرونة.

4. مدن منتجة

على الرغم من الجهود المبذولة، ما تزال مدننا غير قادرة على توفير الخدمات والمهام الوظيفية المنتظرة منها. فما زالت تتميّز بهشاشة السكن، والاحتلال غير الشرعي للمجال العمومي، وفوضوية الانتشار العمراني. وبذلك يصبح التطبيق الصارم للمدونة العمرانية أولوية ملحة.

وتتوفر هذه المدن، بالنظر إلى التطور السريع الذي تشهده، على مقدرات هامة للنمو والتشغيل تبدو غير مستغلة بشكل سديد. لذا سيتم تنفيذ سياسة تجعل من مدننا محرّكات للتنمية الاقتصادية، بحيث تكون خلال السنوات القادمة فضاء للحياة والإبداع ويجد فيها شبابنا فرصا للعمل والترفيه في ظل الأمن التام. وفي هذا الإطار سأعمل على:

- ✓ وضع سجل حضري بمعالم جغرافية مضبوطة رقميا؛
- ✓ تعزيز نظام التخطيط الحضري؛
- ✓ إطلاق برنامج خاص لتمويل المنشآت الحضرية؛
- ✓ مباشرة الأعمال الهادفة إلى حماية مدينتي نواكشوط ونواذيبو؛
- ✓ تزويد كل عاصمة ولاية بنظام لتجميع القمامات الصلبة ومعالجتها؛
- ✓ إقامة نظام للصرف الصحي في مدينتي نواكشوط ونواذيبو.

ستكون مدينة نواكشوط بمثابة الموقع النموذجي لتجريب برامج «سياسة المدينة»، وسيتم إطلاق مشروع بالتعاون بين الجهة، والبلديات، والمجتمع المدني، والشركاء، لجعل نواكشوط مدينة مطابقة للمعايير على جميع الأصعدة (الأمن، التعليم، الصحة، النظافة، المطاعم، النقل، التجارة، السكن، الرقابة الحضرية، الشغل، إلخ.). وسيمتد هذا النموذج إلى عواصم الولايات قبل أن يُعمّم لاحقا على جميع المدن.

ثالثا- مجتمع معتز بتنوعه ومتصالح مع ذاته

إن موريتانيا الغنية بتنوعها الثقافي عاقدة العزم على تجاوز رواسب وتبعات التقاليد البالية التي يتناقض بعضها مع التقدم الكوني في مجال حقوق الإنسان. ويتعيّن أن تحدث هبّة مخلصة من الوئام، والأخوة، وقبول الآخر، لكي تترسخ اللحمة الوطنية التي يكون فيها كل إسهام فردي إثراء جماعيا. لذا يتحتم القيام على وجه السرعة بعملية واسعة النطاق للقضاء نهائيا على مخلفات الرق، وتضميد جراح الإرث الإنساني، ومعالجة كل أشكال التفاوت الناجمة عن التمييز الاجتماعي.

وفضلا عن ذلك، يعد الفقر متعدد الأبعاد، والموروثات الاجتماعية والثقافية المناهضة للإشراك الكامل للنساء وللمعوقين، من العوامل التي تخل بلحمة المجتمع وتعوق التنمية.

وإني لأتعهد بانتهاج سياسة جدّية ترمي إلى تمكين كل موريتاني، بدون أي تمييز، من التمتع بحياة كريمة يحقق فيها ذاته وتتفتق مواهبه.

1. سياسة جدّية لامتصاص التفاوت الناجم عن التمييز الاجتماعي

بموازاة المعالجة الجذرية التي نعتزم اعتمادها للقضاء على الفوارق الطبقية عبر سياسات التعليم والصحة والتشغيل، فإني أعتزم التلبية الفورية لاحتياجات السكان المعوزين، وبالأخص عن طريق التطبيق الفعال والفعلي لقانون تجريم الاسترقاق، وضمان منح ملكية عقارية لصغار المزارعين بحماية القانون، والنفاذ إلى الفرص الاقتصادية، والشفافية والإنصاف في الاستفادة من التشغيل.

وإني لألتزم بتطوير وتأطير وتنويع آليات التعبير عن التضامن الوطني وتجميع مجمل البرامج الاجتماعية للدولة المخصصة للفئات المحتاجة ضمن وكالة دمج اجتماعي ملحقة برئاسة الجمهورية.

وستعتمد هذه الوكالة على السجل الاجتماعي الذي سيغطي كافة الأسر الفقيرة والهشة بحيث يصبح هذا السجل المصدر الوحيد لاستهداف المستفيدين من التدخل الاجتماعي.

وسيُخصص غلاف قدره 20000000000 عشرون مليار أوقية جديدة لهذه الوكالة التي ستنفذ – انطلاقا من تجربة وكالة التضامن – 4 برامج متكاملة تهدف إلى تدعيم وسائل الإنتاج، والقدرة الشرائية للفقراء، ونفاذهم إلى التعليم، والصحة، والماء الشروب، والسكن اللائق، والطاقة.

- ✓ توسيع برنامج «التكافل» لتحويل النقود ليشمل 100.000 أسرة بحيث ترتفع الحوالة الفصلية لكل أسرة من 1500 أوقية جديدة إلى 3600 أوقية جديدة.
- ✓ تقويم برنامج «أمل» واتخاذ التدابير اللازمة للرفع من نجاعته.
- ✓ إطلاق برنامج جديد يسمى «الشَّيْلة» تكون مهمته التدخل من أجل تحسين مستوى المعيشة في التجمعات المحلية الأكثر فقرا، لاسيما آدوابة، بتوفير خدمات مندمجة تشمل التعليم، والصحة، والسكن، والاستصلاح المائي والزراعي، والمَكْنَنَة الزراعية الجزئية، والطاقة، وتمويل المقاولات الصغيرة، والتكوين المهني، حتى تصبح هذه المناطق عَلَما على الازدهار، بدَلَ أن تكون رمزا للهشاشة.
- ✓ إطلاق برنامج جديد للسكن الاجتماعي يسمى «داري» يقوم ببناء 10.000 وحدة سكنية اقتصادية لفائدة سكان الأحياء الهشة في المدن الكبيرة بتكلفة ملائمة لمقدرتهم. وسينفذ هذا المشروع على شكل ورشات/ مدارس توفر آلاف فرص التكوين والتشغيل لشباب هذه الأحياء.

وعلاوة على ذلك، سيتم وضع آلية لتنسيق وتمويل التدخلات في مجال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بالانتقال تدريجيا من أسلوب الرد الاستعجالي إلى أسلوب الوقاية القائم على تعزيز صمود السكان المعرّضين لهذه الظاهرة المزمنة.

2. تمكين النساء من أجل مشاركة نشطة في العملية التنموية

ما تزال المرأة الموريتانية بعيدة عن الحصول على كافة حقوقها. وما يزال نفاذها إلى الخدمات التعليمية والصحية وإلى مصادر الإنتاج دون المستوى المأمول.

ووعيا مني لضرورة المشاركة الكاملة للمرأة ولتمكينها، فإني سأقوم بما يلي:

- ✓ تطبيق النصوص القانونية التي تحمي النساء من كافة أشكال العنف وتعزز نفاذهن إلى حقوقهن؛
- ✓ توطيد المشاركة السياسية للمرأة بترقية التناصف؛
- ✓ الإدخال التدريجي لمبدأ الميزانية الحساسة للنوع على مستوى القطاعات الوزارية التي لها أكبر تأثير في حياة النساء؛
- ✓ تنفيذ برنامج موسع لتمكين النساء يتضمن عملا معمقا يروم تغيير العقليات، ويتم القيام به بمؤازرة العلماء والأئمة؛
- ✓ التدخل على نطاق واسع بهدف ضمان استفادة النساء من خدمات الصحة الإنجابية، وتمدرس البنات، والتمكين الاقتصادي عن طريق التشغيل والأنشطة المدرة للدخل.

3. الاندماج الاجتماعي والمهني من أجل المشاركة الكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة.

يعتبر الأشخاص المعوقون مواطنين على قدم المساواة مع غيرهم، ولهم الحق في النفاذ إلى جميع الخدمات المتاحة. وفي هذا الصدد، ستراعي السياسة التي سأعتمدها هذه الإشكالية بكافة أبعادها. وأعتزم فيما يتعلق بالمعاقين:

- ✓ القيام بإحصاء للأشخاص المعاقين وتزويد كل منهم ببطاقة توضح الحقوق المخوّلة له؛
- ✓ تنظيم هؤلاء المواطنين بحسب طبيعة إعاقتهم واعتمادهم كشركاء في إعداد السياسات الاجتماعية؛
- ✓ توفير فرص عمل للمعاقين بمنح الشركات تشجيعا خاصا لدى اكتتابها لأشخاص ذوي إعاقة؛
- ✓ تكوين مدرسين في ميدان تعليم الأطفال المعاقين حسب احتياجاتهم الخاصة؛
- ✓ ضمان تمدرس الأطفال المعاقين في نفس المدارس التي يدرس فيها الأطفال الآخرون مع توفير أقسام متخصصة لهم.

رابعا: تثمين رأس المال البشري لتحقيق التنمية المنسجمة

على الرغم مما قيم به من جهود في ميادين التعليم والصحة والتشغيل، ورغم دخول بلدنا في مرحلة التحول الديمغرافي المواتية لمزيد من التسارع في وتيرة النمو الاقتصادي، بالرغم من كل ذلك، ما زال مستوى رأس المال البشري يعرقل الوصول إلى معدلات النمو الكفيلة بضمان تراجع مستوى الفقر بوتيرة متسارعة ومستدامة، من جهة، وتحقيق الشروط المواتية للشروع في مسار الصعود الاقتصادي، من جهة أخرى.

إن هذه الوضعية تستدعي مني التأكيد بصورة خاصة على جعل السنوات الخمس القادمة مأمورية لتسريع وتكثيف مستوى أداء السياسات التعليمية والصحية وبرامج التشغيل ، بما يضمن تحسين ظروف معيشة المواطنين، وفتح آفاق جديدة للشباب.

وبناء على ذلك سيتم إنشاء مجلس رئاسي لمتابعة السياسات الاجتماعية بغية ضمان الاتساق بين السياسات الهادفة إلى رفاه المواطنين وقطف ثمار العائد الديمغرافي باستثمار الفرصة الناتجة عن طبيعة البنية السكانية في البلاد.

1. إقامة نظام تعليمي ناجع

بالرغم من الجهود التي بذلت في مضمار توفير البنية التحتية المدرسية في المناطق الفقيرة، وإنشاء مدارس الامتياز، وتوفير آلاف الفرص الجديدة للولوج إلى التعليم المهني، والقفزة الكمية والكيفية التي شهدها التعليم العالي، بالرغم من كل ذلك، فإن أداء منظومتنا التعليمية ما زال دون المستوى المطلوب. فما زالت مدرستنا غير قادرة على فتح آفاق التطور المهني المنشود أمام شبابنا، من جهة، وعن إعداد اليد العاملة المؤهلة الضرورية للنهوض باقتصادنا، من جهة أخرى.

إنني على يقين تام من أن مدة خمس سنوات لا تكفي لإصلاح جميع الاختلالات في منظومتنا التعليمية. ومع ذلك فإنني مصمم على الشروع بدون أي تأخير في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لإرساء قواعد المدرسة التي نحلم بها جميعا لأجيالنا الصاعدة.

إنها مدرسة يجد فيها كل طفل موريتاني فرصة لنمو طاقاته وتفتق مواهبه في جو تعليمي هادئ تطبعه القيم النبيلة المستمدة من ديننا الحنيف وثقافتنا العربية الإفريقية؛ مدرسة تجمع بين مقتضيات الأصالة ومتطلبات العصرنة؛ مدرسة تشكل بوتقة للمساواة والتلاحم الاجتماعي؛ مدرسة توفر لكل فرد فرصة اكتساب المعارف والمسلكيات والمهارات التي تضمن له النجاح في حياته الشخصية والمهنية، طبقا لقدراته واختياره الشخصي.

وإنني، وأنا أتصدى لإنجاز هذه المهمة النبيلة التي يتوقف عليها مصير الأمة جمعاء، لعلى ثقة من أن بمقدوري التعويل على جميع القوى الحية في البلاد وفي مقدمتهم المدرسون ونقاباتهم، وآباء التلاميذ ومنظماتهم، وتشكيلات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات المهنية وهيئات أرباب العمل.

وسيكون الإصلاح التعليمي الذي سأشرع فيه مرتكزا بالأساس على التلميذ الذي يشكل نجاحه الهدف الأسمى، وخير حليف لتحقيق هذا الهدف هو المعلم الذي سأعمل على ضمان اعتراف المجتمع بدوره المتميز، وتثمين هذا الدور وتعزيزه.

وانطلاقا من الوعي الكامل بتأثير اختلال نمط الحكامة المتبع في منظومتنا التعليمية، وانعكاساته السلبية المتمثلة في ضعف مجمل النتائج، فإنني سأعتمد لا مركزية القيادة، بتوزيع المسؤولية على مختلف مستويات الهيئات المعنية بالتسيير. وسيتم اكتتاب المدرسين محليا وتعزيز قدرات المفتشيات وإدخال الرقمنة ضمن آليات تسيير سجلات التلاميذ والمسارات الوظيفية للمدرسين. كما ستتعزز الصرامة في ميدان مكافحة التغيب وفرض احترام المدة الفعلية للتدريس.

وستخصص السنة الدراسية 2020-2019 لاتخاذ جملة من الإجراءات القوية الهادفة إلى توجيه إشارة واضحة للفاعلين في القطاع حتى يستوعبوا دلالة التغييرات المنتظرة. كما تستهدف هذه الإجراءات استعادة ثقة المواطن في المدرسة العمومية.

وستكون هناك مراقبة دائمة لمستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة بواسطة سلطة وطنية لمراقبة جودة التعليم سيتم إنشاؤها لهذا الغرض. كما سيتم وضع آلية لضمان مساهمة آباء التلاميذ والمنتخبين والمجتمع المدني، بواسطة لجان تسيير المدارس التي سيتم تعميمها وتنشيطها، لتعزيز رقابة المواطن لأداء السلطة العمومية في هذا القطاع.

وسوف يرتفع نصيب القطاع من الموارد العمومية التي تمنحها الدولة، ليصل تدريجيا إلى نسبة 20 % من الميزانية، قبل نهاية مأموريتي.

وفضلا عن هذه المجموعة المتكاملة من الإجراءات والتدابير الشاملة، سيكون لكل مرحلة من مراحل التعليم برنامج نوعي خاص بها، طبقا للتوجيهات التالية:

- **التعليم ما قبل المدرسي**

سيكون الهدف الأساسي في المرحلة ما قبل المدرسية إرساء نظام تعليمي يشكل أداة فعالة لترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي والمساواة بين المواطنين، ويضمن تفتق مواهب الأطفال وتحقيقهم لذواتهم، ويعدهم للنجاح في المدرسة الأساسية. وستكون هذه المرحلة مجانية بالنسبة للفئات الضعيفة. وسيتم لهذا الغرض توفير 100000 مقعد دراسي جديد ضمن جهد جمعوي منسق يستهدف أبناء الشرائح المغبونة. كما سينشأ في هذا السياق مركز للتكوين والتدريب على مهن الطفولة الصغرى.

- **التعليم الأساسي:**

ابتداء من السنة الدراسية 2020-2021 سيبدأ برنامج القضاء التدريجي على المدرسة الأساسية الخصوصية التي ظهر أنها تفاقم الفوارق الاجتماعية. ولذلك ستحل محلها وبنفس التدريج مدرسة أساسية عمومية حاملة لمعاني التلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية. وتجسيدا للتوجه نحو محو الفوارق سيتم اعتماد الزي المدرسي الموحد. وستراجع برامج المرحلة الابتدائية لتعزيز مفاهيم الروح المدنية والولاء للوطن، كما ستتوخى هذه المراجعة ضمان إتقان جميع التلاميذ للقراءة والكتابة والحساب عند إكمال هذه المرحلة.

وسيتم إطلاق برنامج «المعلم النموذجي» متضمنا الاعتراف بمكانة المعلم وتقدير مهنته ماديا ومعنويا. وستعرف رواتب المعلمين زيادة معتبرة. وسينشأ نظام جديد لسلك المعلمين يمتاز فيه المعلمون الجادون عن غيرهم. وسيتعزز أداء مدارس تكوين المعلمين بواسطة آليات منها تعبئة مكونين من ذوي المستويات العالية، ومضاعفة الطاقة الاستيعابية. وستُنشأ مدرسة جديدة لتكوين المعلمين في كيفة. وسيحصل المعلمون الممارسون على التكوين المطلوب بعد إجراء عمليات تقويم لمعرفة الحاجة. وسيتم اكتتاب 6000 معلم جديد، وبناء 3500 حجرة دراسية جديدة لاستقبال التلاميذ الجدد وتخفيف اكتظاظ الفصول في المراكز الحضرية الكبرى.

كما ستتم مراجعة الخريطة المدرسية بصورة أكثر عقلانية بهدف الحد من ظاهرة المدارس غير المكتملة. وستخضع سياسة تسيير الكتاب المدرسي لدراسة متأنية تتوخى حصول كل تلميذ، حيثما كان، على الكتب المدرسية. وسوف تستغل الفرص التي توفرها تقنيات المعلومات والاتصال لتحقيق هذا الهدف.

- **التعليم الثانوي:**

سيكون من أهم معالم السياسة المطبقة في التعليم الثانوي، توسيع طاقة الاستيعاب وتحسين نوعية التعليم، بحيث تكون المرحلة الأولى من هذا المستوى مكملة لنظام التعليم القاعدي الإلزامي بسنواته التسع، في حين تكون المرحلة الثانية منه مهيئة في نفس الوقت لمواصلة التعليم وللولوج إلى الحياة النشطة. وستخضع برامج هذا المستوى التعليمي لمراجعة شاملة لضمان تلبيتها لمجمل هذه الأهداف. وسيتحسن تكوين الأساتذة، وتحسن رواتبهم مع زيادة أعدادهم. كما سيتم بناء بضع عشرات من المؤسسات الجديدة. وفي إطار المكافحة الجدية لظاهرة التسرب المدرسي، لا سيما تسرب البنات، ستتخذ جملة من التدابير لتحسين مستوى الاستبقاء وضمان جودة التعليم. ومن هذه التدابير على وجه الخصوص: بناء الأقسام الداخلية، وتوزيع المنح، وتوفير النقل المدرسي.

● التعليم الفني والمهني

سأعمل على بناء شراكة مربحة للجميع بين القطاعين العام والخاص تستهدف تحويل تعليمنا التقني إلى عامل دمج مهني حقيقي ضامن لتلبية حاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة، عن طريق تطوير التكوين بالمناوبة فيما بين المدرسة ومحل العمل، وإنشاء شبكة واسعة من آليات التكوين والتدريب على المهارات المؤهلة.

وسيكون انطلاق النهضة في قطاعات الاقتصاد الواعدة مصحوبا بسلسلة من التدابير الهادفة إلى مضاعفة الطاقة التكوينية الحالية، وبفضل ذلك سيتمكن 40000 شاب موريتاني من متابعة تكوين مهني ذي جودة عالية. ولضمان النجاح في هذا المسعى ستتخذ التدابير التالية:

- ✓ تنويع شعب التكوين في الأكاديمية البحرية ومراكز التكوين التابعة لها، وزيادة طاقتها الاستيعابية باستحداث وحدات تكوين جديدة لتلبية متطلبات المنشآت التحتية المرتبطة بموانئ التفريغ والتحويل الجديدة في نواذيبو وتانيت ونواكشوط وانجاكو.
- ✓ تعزيز المدرسة الوطنية للتكوين والتوجيه الزراعي بفروع ووحدات تكوين متنقلة، لتوسيع نطاق المستفيدين من أجهزتها التكوينية والتوجيهية، وتقريب هذه الأجهزة من عمال قطاعات الزراعة والتنمية الحيوانية.
- ✓ إنشاء معهد للتقنيات الصناعية يوفر للشباب الموريتاني فرصا حقيقية للحصول على وظائف عمل ذات جودة، كما يوفر للمستثمرين يدا عاملة عالية التأهيل من الشباب الحاملين للشهادات والإفادات الضرورية لاستغلال الموارد الغازية والنفطية ومختلف النشاطات المعدنية.
- ✓ إنشاء معهد للتكوين في مجالات البناء والأشغال العامة، بحيث يكون مطابقا للمعايير الدولية المتبعة، وذلك في مقاطعة الرياض بولاية نواكشوط الجنوبية.

- ✓ إنشاء معهد عال للتكوين في المهن الجديدة المرتبطة بتقنيات الإعلام والاتصال والتجارة والخدمات، يكون مقره مدينة نواذيبو حيث يلبي متطلبات المنطقة الحرة.
- ✓ تحسين الجودة في مختلف شعب التكوين عبر إنشاء ثلاثة مراكز جديدة لتطوير الكفاءات في ميادين الصناعة والأشغال العامة والخدمات. وستضمن هذه المراكز تكوين المكونين وتطوير المناهج والمعدات التربوية.

● التعليم العالي والبحث العلمي

سيتواصل العمل في ميدان التعليم العالي لضمان الاستجابة للطلب المتزايد من خريجي مرحلة التعليم الثانوي، من جهة، ولمتطلبات تنويع الاقتصاد، من جهة أخرى. وسيتحقق ذلك عبر:

- ✓ تنويع شعب التكوين، لاسيما الشعب القصيرة التي تفتح أمام الشباب آفاق الولوج السريع إلى وظائف شغل ذات جودة معتبرة. وسيتحقق ذلك بضمان الاستخدام الأمثل لمقدرات الاستيعاب في الحرم الجامعي، ومقدرات المعاهد العليا التابعة لجامعة نواكشوط العصرية؛
- ✓ زيادة قدرة الاستيعاب في مدرسة البوليتكنيك والمعاهد التابعة لها لتغطية حاجات القطاعات التنموية الجديدة؛
- ✓ إنشاء ثلاثة معاهد جديدة موجهة لمهن المستقبل: التقنيات الجديدة، التسويق، التجارة، التسيير، إلخ.
- ✓ توسيع طاقة الاستيعاب في المعهد العالي للتعليم والتقنيات في روصو، حتى يصبح قادرا على تلبية الطلب المتزايد لتشغيل الكفاءات العالية في ميادين الزراعة والتنمية الحيوانية والصناعات الغذائية.
- ✓ استحداث مدرسة عليا للتجارة.
- ✓ وضع الآليات الكفيلة باستفادة مدرسي التعليم العالي من مراجعة نظام المعاشات فور اكتمال الترتيبات القانونية والتنظيمية الضرورية.

- **البحث العلمي:**

سيتميز العمل في ميدان البحث العلمي بتوسيع الطاقات الاستيعابية لمدارس الدكتوراه. وسيتم اتخاذ تدابير تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تمويل البحث العلمي، لا سيما البحث التطبيقي. وسيتم تفعيل المجلس الأعلى للبحث والابتكار. كما سينشأ صندوق لتمويل البحوث والابتكارات العلمية.

2. صحة جيدة النوعية وفي متناول الجميع

إن منظومتنا الصحية ما زالت دون المستوى المطلوب. وما زال معدل وفيات الأمهات والمواليد مرتفعا جدا. وما زال توفر الخدمات الصحية ضعيفا. ولم تؤد التدابير التي قيم بها لضمان جودة الأدوية إلى النتيجة المرجوة منها بالقضاء على المتاجرة بالأدوية المشكوك في جودتها. وقد أدى الانتشار السريع للمؤسسات الصحية الخصوصية التي لا تخضع للرقابة الكافية إلى انعكاسات أثرت سلبا على جودة الخدمات التي تقدمها المرافق الصحية العمومية. وما زالت المحسوبية بمختلف أشكالها تشل قدرة القطاع على توزيع مصادره البشرية بصورة معقلنة. وتظهر الأعداد الكبيرة للمرضى المرفوعين إلى الخارج أن ثقة المتعالجين في مرافق الصحة العمومية ما زالت دون المستوى المطلوب.

إنني ألتزم، انطلاقا من الوعي التام بهذه المصاعب، بالعمل دون هوادة من أجل تعزيز المكتسبات وبناء منظومة صحية تصل تدريجيا إلى مستوى يمكنها من إمداد المواطن الموريتاني بالخدمات الصحية الأساسية، ذات الجودة العالية، وبأسعار في المتناول.

وسيندرج عملي ضمن سياسة استباقية نشطة تستجيب للتحديات التي تواجه بلدنا الذي يشهد الآن مرحلة تحول في أنماط الإصابة بالأوبئة.

وسوف تعطى الأولوية لانطلاق رزمة من النشاطات ذات القيمة المضافة العالية للحد من وفيات الأمهات والأطفال، وتنظيم الهرم الصحي بما يضمن إعطاء الأولوية للصحة القاعدية والوقاية، مع توضيح العلاقة بين القطاعين العام والخاص، واستحداث سلك للممارسين الاستشفائيين بكل ما يخوله هذا السلك من امتيازات، وتنظيم الطب الخاص.

وسيتم استحداث سلطة تقنية لمراقبة نوعية الخدمات الصحية بغية التأكد من سلامة الخدمات التي تقدمها المرافق الطبية للمتعالجين وجودتها، سواء كانت هذه المرافق عمومية أو خصوصية. وستتخذ كل الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع ضمن إطار للتشاور والشراكة مع مجمل الفاعلين المعنيين.

وأنوي بهذا الخصوص فور انتخابي أن أتخذ خمسة إجراءات جوهرية، ألا وهي:

1. تقريب الخدمات الصحية من المواطنين الأشد هشاشة:

سوف أطبق سياسة تقريب الخدمات الصحية من المواطنين الأكثر هشاشة، بالاعتماد على قياس مدى توفر التجهيزات الطبية والأدوية الأساسية والمصادر البشرية المؤهلة.

ومن الآن فصاعدا ستوجه نسبة أعلى من استثمارات القطاع إلى المناطق النائية التي تتركز فيها أكبر نسبة من الحاجات التي لا تجد من يلبيها.

وستكون الخدمات الصحية والعلاجية مجانية بالنسبة للأمهات والأطفال، وسيتم تشجيع تباعد الولادات، في نطاق احترام الأحكام الشرعية الإسلامية، مما سيفضي إلى مزيد من التمكين بالنسبة للنساء والبنات.

وسأشرع في عملية إنشاء نظام للتأمين الصحي الشامل طبقا للنموذج الذي حددته منظمة الصحة العالمية. وفي انتظار اكتمال إجراءات هذا النظام، سيتم التكفل بالعلاج المجاني لصالح الأسر الفقيرة المستفيدة من نظام «التكافل».

وسيطبق قانون مكافحة التدخين الذي سبقت المصادقة عليه. كما ستفرض ضريبة الاستهلاك الكمي على التبغ، وهو ما سينعكس إيجابا على الصحة العمومية، ويسمح في نفس الوقت بتعبئة موارد إضافية لتمويل الخدمات الصحية لفائدة المعوزين.

وسيتم تعزيز المراقبة الوبائية، ومواصلة وتكثيف تجربة التمويل المعتمد على النتائج، لتحسين مستوى الخدمة الصحية كما ونوعا.

2. مواصلة وتكثيف مجهود إنشاء البنيات القاعدية وتوفير التجهيزات والطواقم الفنية:

سيتواصل تنفيذ المشاريع الهامة التي هي الآن قيد الإنجاز، بحيث يكتمل مستشفى أطار وتوسعة المركز الاستشفائي الوطني، ويستكمل تجهيزهما. وسيتم بناء ثلاثة مستشفيات جديدة في ألاك وتجكجة وسيليبابي. وكذا تعزيز مستوى الخدمات المتوفرة في المستشفيات والمراكز والنقاط الصحية بتوفير التجهيزات الأساسية، وعناصر ملائمة لراحة المرضى، مع أخذ التغير في الملامح الوبائية بعين الاعتبار.

3. الحل النهائي لمشكل جودة الأدوية:

سيتم الشروع فورا في مراجعة وتحديث السياسة الصيدلانية المتبعة والنصوص القانونية التي تستند عليها، وذلك من أجل ضمان حصول المواطنين على أدوية جيدة بأسعار مناسبة. وسوف يراجع دفتر الالتزامات الخاص بتسجيل الأدوية لفرض الصرامة في احترام معايير الجودة. وسيتم تقليص منح الرخص المؤقتة للاستيراد إلى الحد الأدنى الضروري.

وسيتعزز الدعم المقدم لمؤسسة كاميك، والمختبر الوطني لمراقبة جودة الأدوية، من أجل ضمان توفر الأدوية وجودتها. كما ستنشأ لجنة وطنية للتنسيق والتوجيه في ميدان الإمداد بالأدوية، بغية تأطير عملية الإصلاح وإعادة تأهيل القطاع. وسيتم تقييم تجربة تحويل سلسلة الإمداد نحو توزيع الأدوية في الكيلومتر الأخير، من أجل تعميم هذه التجربة لضمان مستوى أعلى من توفير الأدوية في مختلف الهياكل الصحية، لا سيما تلك الأقرب للشرائح الفقيرة.

4. تنقية تسيير الموارد البشرية في القطاع:

سيتم وضع نظام لتسيير الموارد البشرية، يتوخى الإنصاف ويمنع المحاباة، لضمان توزيع عمال الصحة بصيغة تضمن الفعالية، بدل تركزهم الحالي في المدن الكبرى. ولتحقيق ذلك سيوضع نظام ملائم للرواتب والتعويضات. وسيتواصل ويتكثف مجهود تأهيل المصادر البشرية عبر تعزيز قدرات كلية الطب ومدارس الصحة لضمان اقتراب بلادنا من الوصول إلى الهدف المعياري المتمثل

في وجود 23 عامل صحة لكل 10000 ساكن. وستكون هناك عناية خاصة بالطواقم الصحة التي تتكفل بالأم والطفل، لا سيما في المناطق النائية.

5. تأطير ممارسة المهنة في المؤسسات الصحية الخصوصية:

سيتم تأطير نشاط المؤسسات الصحية الخصوصية بصرامة، وذلك باتخاذ جملة من التدابير التي ستتناول، من بين أمور أخرى، توحيد أسعار الخدمات الطبية المقدمة في القطاع الخاص، ووضع معايير موحدة لعدد الاستشارات والعمليات في اليوم، وتقنين شروط المزاوجة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة لعمال الصحة.

3. العمل اللائق للجميع

إنني على وعي تام بأن أهمية العمل لم تعد اليوم منحصرة في توفير شروط النماء المنسجم للمواطن، بل هي فضلا عن ذلك ضرورة لاستقرار المجتمع، وعامل فعال لنشر الإنصاف والعدالة بين مكونات الشعب. وبناء على ذلك سأعمل بدون كلل أو ملل من أجل وضع استراتيجية جديدة للتشغيل تستفيد من تنويع الاقتصاد، وتحرير مقدرات القطاع الخاص من أجل تأهيل الشباب وتعزيز قابليتهم للتوظيف، وخلق روح الابتكار والإبداع، وترقية المقاولات الخفيفة والصغيرة والمتوسطة وتنويع آليات تمويلها، باعتبار ذلك كله من أهم الرافعات لخلق مواطن الشغل.

ولتكون برامج التشغيل أكثر شمولية وإنصافا سيتم استغلال مقدرات التشغيل في قطاعات الاقتصاد الوطني بصورة أمثل، كما ستوجه الاستثمارات نحو جيوب الفقر. وسيحل العمل اللائق محل أشكال التشغيل الأخرى عن طريق عصرنة الاقتصاد والشروع في حوار جاد فيما بين الشركاء الاجتماعيين من أجل زيادة الحد الأدنى للأجور وتحسين الظروف المعيشية للعمال.

وتجاوبا مع مطامح الشباب المشروعة، سأطلق فور تنصيبي برنامجا لخلق 100000 وظيفة جديدة ذات جودة. كما سيشمل هذا البرنامج التدابير التالية:

أ - خطة تشغيل في قطاعات الاقتصاد الواعدة

ينبغي أن ينعكس التطور الذي ستشهده القطاعات الاقتصادية الواعدة على سوق التشغيل، باستحداث عشرات الآلاف من فرص العمل المتميزة لصالح الشباب الموريتاني. وستوضع خطة عمل لضمان الاستغلال الكامل لقدرات التشغيل في هذه القطاعات. فالاستغلال الأمثل لمقدرات البنى التحتية لقطاع الصيد، وتنويع وتطوير الزراعة المروية، وتصاعد نمو الصناعة التحويلية، ستمكن كلها من استحداث 30000 فرصة عمل على الأقل. وسيوضع برنامج صارم لمتابعة هذه القطاعات بواسطة مجموعة من المؤشرات الدالة للتأكد من مدى إسهام هذه القطاعات على تشغيل الشباب.

ب - برامج خاصة للتشغيل

وسعيا مني إلى الاستجابة السريعة لهموم أولئك الذين يعانون من البطالة هشاشة التوظيف، سأتخذ على الفور جملة من الإجراءات الهادفة إلى استغلال كل فرص التوظيف الكامنة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن هذه الإجراءات:

- ✓ استحداث وكالة وطنية لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بهدف تنويع وتبسيط إجراءات حصول أصحاب المشاريع الخفيفة والمتوسطة على الخدمات المالية الملائمة لاحتياجهم. وسيمكن هذا الاجراء - إلى جانب استحداث الحواضن الجهوية لرعاية المقاولات الخفيفة والصغيرة والمتوسطة - من الاستغلال الأمثل لمقدرات الأقاليم المستفيدة. كما ستحتضن هذه الوكالة هيئات تمويل التشغيل المختلفة مما سيقضي على تعدد الصناديق الصغيرة في هذا الميدان.
- ✓ وضع برنامج وطني للتأهيل وخلق فرص العمل لفائدة الشباب والنساء، لا سيما أولئك المنحدرين من الشرائح الاجتماعية المغبونة. وسيستفيد هذا البرنامج من التدابير المتخذة لتسهيل الوصول إلى الملكية العقارية، واستصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها للزراعة

المروية أو التقليدية، ودمج قطاع التنمية الحيوانية في نسيج الاقتصاد الوطني، وتشييد المنشآت والبنيات القاعدية، ودمج الشباب في قطاع الصيد، بما في ذلك استغلال قدرات الموانئ الحديثة في تانيت وانجاكو، وتنويع طرق الوصول إلى القروض الخفيفة لتمكين الشباب والنساء من خلق فرص التشغيل الذاتي في مختلف المهن الخدماتية.

- ✓ وضع برنامج سنوي يندرج في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تشغيل الشباب عن طريق توفير فرص التدريب للخريجين من التعليم العالي أو من مؤسسات التأهيل المهني، وكذلك التدريب على ريادة الأعمال، وتنمية المعارف المالية، فضلا عن تنظيم قوافل سنوية لترقية المشاريع الخفيفة لصالح الشباب والنساء.

ج . إعادة هيكلة مصالح التشغيل

من أجل توفير الشروط الضرورية لإنجاح هذه السياسات، سأشرع فور ابتداء مأموريتي في العمل من أجل إعادة هيكلة مصالح التشغيل العمومية بهدف تثبيتها في الدور المنوط بها باعتبارها معنية بتوجيه السياسات، والوساطة بين قطبي العرض والطلب في ميدان التشغيل، وتحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وتسهيل الولوج إلى القروض الخفيفة لتنمية التشغيل الذاتي. وبذلك تتعزز قدرات هذه المصالح.

وبعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين سأقترح على البرلمان جملة من النصوص التشريعية الهادفة إلى مزيد من المرونة في تشريعات الشغل للقضاء على الكوابح التي تعرقل التشغيل، مع الحفاظ على حقوق العمال وأرباب العمل.

وسأحض الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص على وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ، عن طريق إدخال مبدأ الميزانية العمومية المراعية لتشغيل الشباب، واحتساب فرص التشغيل الموفرة للشباب ضمن الالتزامات المشترطة للحصول على التسهيلات الاستثمارية في القطاع الخاص.

وسأضع نظاما للمعلومات يمكن من قياس مكونات التشغيل في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المقررة، وتوجيه هذه المكونات نحو المناطق والشرائح المغبونة، لضمان تقاسم عائد العمل بصورة أكثر عدلا وإنصافا.

4. الالتزام المدني وفتح الآفاق الواعدة للشباب

يشكل الشباب أولوية الأولويات بالنسبة لي، ولدي الوعي الكامل بحالات الهشاشة التي يعيش فيها جزء هام منهم للأسف. ومع ذلك فإنني أعتقد جازما أن الشباب عندما يحصل على التكوين والتأطير المناسبين سيكون أقدر على النجاح في الحياة وأكثر استعدادا لمواجهة تحديات العالم المعاصر. ولمواجهة هذه التحديات يقدم برنامجي، في بنوده الخاصة بالتعليم والتشغيل، جملة من الحلول المناسبة.

إن التزام الشباب بأداء واجبهم المدني يعتبر عاملا حاسما في مجهود البناء الوطني. وسأعمل في هذا المضمار على وضع سياسة يكون الشباب فيها فاعلين بأتم معاني الكلمة لا مجرد مستهدفين. وسأشجع بناء على ذلك مشاركة الشباب بالقول والفعل وتعبيرهم عن آرائهم لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الوطنية المرتبطة باحتياجاتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم. وسأظل نصيرا للحوار مع الشباب، وفيما بين الشباب كبارهم وصغارهم، وفيما بين الشباب ومؤسسات الدولة، حتى يعترف الجميع بأهمية الشباب باعتباره ركنا مكينا وطرفا فاعلا له مكانته المقدرة في الحياة الوطنية.

وستتمحور سياستي الموجهة لصالح الشباب حول التأهيل، وتوفير فرص العمل المستقر، والثقة في قدرة الشباب على تحمل المسؤولية.

وسأنشئ في هذا السياق خدمة مدنية طوعية تسمى «وطننا»، تتيح للشباب فرصة مناسبة ليسخروا بعض وقتهم للانخراط الطوعي في نشاطات تعبر بصور مختلفة عن معاني التضامن الوطني، مثل أعمال التنمية المحلية، والتهذيب والدعم والاستشارة، لصالح شباب آخرين أو مجموعات محلية.

5. التطور والنماء بواسطة الثقافة والرياضة والترفيه

من الضروري أن نعمل من أجل تثمين تراثنا الثقافي واستثماره لصالح توطيد هويتنا الوطنية في تنوعها، حفاظا منا على المكاسب الثمينة التي تراكمت في بلادنا جيلا بعد جيل بفضل حيوية مكوناتنا الاجتماعية. إن هذا التراث الثقافي يشكل اليوم بالنسبة لنا أداة للتنمية ومصدرا لمزيد من التطور والنماء.

وفي هذا السياق سأعمل بشكل خاص من أجل:

1. إدراج تراثنا الثقافي والتاريخي في المقررات التعليمية؛
2. ترقية المحاظر وخزائن المخطوطات القديمة باعتبارها قيمة ثمينة وسمة مميزة لمجتمعنا؛
3. إعادة تأهيل التجهيزات الثقافية العمومية في الأحياء، وإنشاء بنيات وهياكل لترقية الثقافة والترفيه لصالح الشباب؛
4. مواصلة تنظيم مهرجان المدن القديمة، واستحداث مهرجانات جديدة؛
5. الشروع في إنتاج سينما وطنية حقيقية: أفلام تاريخية، ملاحم (غانة، المرابطون، دولة الأئمة، الإمارات، نشأة الدولة الحديثة..إلخ.)، تقاليد تعكس التنوع الثقافي،..
6. ترقية الفنون التقليدية وتعميم المهرجانات والمسابقات الخاصة بها؛
7. تثمين الفنون الجميلة؛
8. إنشاء جائزة رئيس الجمهورية للفنون.

وفي المجال الرياضي، تشكل النتائج الباهرة التي حصل عليها فريقنا الوطني لكرة القدم «المرابطون»، مفخرة لجميع الموريتانيين، ومثالا يحتذى بالنسبة للرياضات الأخرى. وبناء على ذلك سأعمل مع مجمل الأطراف الفاعلة في القطاع، بغية تطوير الرياضة المهنية، من جهة، وتمكين كل فرد كل فرد من تطوير مواهبه بممارسة رياضته المفضلة حسب قدراته، من جهة أخرى. وسأجعل من الترفيه نشاطا قائما بذاته. وسأنشئ إطارا ملائما لتنظيم المنافسات الرياضية على مستوى الولايات والمقاطعات والبلديات، حيث ستتخذ لهذا الغرض تدابير من أهمها:

1. إعادة تأهيل التجهيزات الرياضية وتحديثها أو إنشاؤها حسب الاقتضاء؛
2. دعم الروابط والأنشطة الشبابية المختلفة؛
3. ترقية الرياضة باعتبارها عاملا هاما من عوامل الانسجام والرقي الاجتماعي؛
4. تطوير الرياضة المدرسية والجامعية وتنظيم مباريات دورية فيما بين المدارس؛
5. دعم الأكاديميات الرياضية وترقية المواهب الشابة.

هذا هو البرنامج الذي أتشرف اليوم بتقديمه إليكم

إنه برنامج يشمل مجمل التدابير والنشاطات التي نعتزم القيام بها، سعيا إلى بناء وطن يحس كل الموريتانيين وكل الموريتانيات بفخر الانتماء إليه، واستثمار خيراته، ويعيشون مكرمين آمنين في مرابعه الجميلة.

إنه برنامج طموح بقدرما هو واقعي. طموح لأنه يتوخى القيام بمجمل الإصلاحات والتدابير الكفيلة بالوصول إلى مستوى متقدم من النمو ، يكون قويا بما يكفي لوضع البلاد على طريق النهوض الفعلي؛ وهو من ناحية أخرى برنامج واقعي لأنه ينطلق من تقدير دقيق لانعكاسات التنمية المنتظرة على الفضاء المالي، بحيث يكون هذا الفضاء متسعا بما يكفي لتمويل النشاطات والبرامج الطموحة الرامية إلى الحد من جميع أشكال الغبن بصورة معتبرة، مع النهوض برأس المال البشري في بلادنا حتى يصبح قادرا على رفع التحديات المتجددة التي تواجه مهام البناء الوطني.

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ
صدق الله العظيم.

من أجل الوطن

ÉLECTION PRÉSIDENTIELLE
MAURITANIE 2019

#Ghazouani2019

Ghazouani2019.mr

Ghazouani_2019

www.ghazouani.mr